توقيع مذكرة للتعاون الفني لتنفيذ البرنامج الوطني للعمل اللائق بين السلطنة ومنظمة العمل الدولية

جنيف ـ من طالب الضباري:

■■ وقعت السلطنة ممثلة في أطراف الإنتاج الثلاثة الحكومة وأصحاب الأعمال والعمال في جنيف على مذكرة التفاهم مع منظمة العمل الدولية بشأن التعاون الفني لتنفيذ البرنامج الوطني للعمل اللائق وذلك من خلال حفل استقبال نظمه وفد السلطنة المشارك في مؤتمر العمل الدولي في مقر منظمة العمل الدولية وحضره عدد من أصحاب المعالي وزراء العمل بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وعدد من وزراء العمل بالدول العربية ومجموعة آسيا والباسفيك والمجموعة الأوروبية وأميركا وسعادة سالم المهيري مدير عام المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل بدول المجلس ورؤساء البعثات الدبلوماسية الخليجية والعربية وعدد من المسؤولين في منظمة العمل الدولية وأعضاء الوفود المشاركة في المؤتمر. ■■

■ البكري اثناء القاء كلمته

■ الخنجي يلقي كلمته

■ الجابري يلقي كلمته

■ البكري وندى الناشف أثناء تبادل مذكرة التفاهم

■ الخنجي اثناء التوقيع على المذكرة

■ الجابري خلال التوقيع على المذكرة

■ البكري ودوتشي والخنجي والناشف والجابري خلال حفل التوقيع

البكري: برنامج العمل اللائق منهاج شامل ومتكامل بين شركاء الإنتاج يعزز تنمية الاقتصاد الوطني

■ وقع على المذكرة ممثلا عن حكومة السلطنة معالي الشيخ عبدالله بن ناصر البكري وزير القوى العاملة وعن أصحاب الأعمال سعادة خليل بن عبدالله الخنجي رئيس غرفة تجارة وصناعة عمان وعن العمال سعود بن علي الجابري رئيس الاتحاد العام لعمال سلطنة عمان بينما وقعتها نيابة عن المنظمة سعادة ندى الناشف المديرة الإقليمية للدول العربية بمنظمة العمل الدولية.

وقد أعرب معالي الشيخ عبدالله بن ناصر البكري وزير القوى العاملة من خلال كلمة ألقاها خلال توقيع المذكرة عن سروره بالتوقيع على تنفيذ برنامج العمل اللائق الخاص بالسلطنة في مقر منظمة العمل الدولية وبحضور أطراف الإنتاج الثلاثة في السلطنة، بعد أن اكتمل العقد بإشهار الاتحاد العام لعمال سلطنة عُمان، وذلك في المؤتمر التأسيسي لهذا الاتحاد والذي عقد في منتصف شهر فبراير الماضي من هذا العام.

احتياجات متجددة بسوق العمل

موضحا معاليه بأن التوقيع على برنامج العمل اللائق يأتي تأكيدا على حرص السلطنة من خلال التعاون مع منظمة العمل الدولية في المضي قدما نحو تحقيق وتوفير العمل المنتج واللائق للجميع على الصعيد الوطني، واتباع المنهجية العلمية في تصميم البرامج التي تستجيب للاحتياجات المتجددة في سوق العمل، استكمالا للبرامج التي تنفذها الوزارة مع المنظمة منذ عدة سنوات ، مضيفا بأن الهدف العام للبرنامج هو تطبيق منهاج شامل ومتكامل ومتماسك بين الشركاء الاجتماعين يؤدي إلى تخفيف العجز في العمل اللائق، وتحسين ظروف الاستخدام والعدالة الاجتماعية والإنصاف لكل العاملين تماشياً مع الخطط التنموية الوطنية، وذلك وفقاً لمجموعة من الأولويات المحددة والمتوافق عليها بين منظمة العمل الدولية والشركاء الاجتماعيين.

واشار البكري إلى أن البرنامج يحوي على ثلاثة أولويات لتحقيق المساهمة في عملية النمو الاقتصادي من خلال تعزيز اندماج القوى الوطنية في الاقتصاد، والذي سيؤدي بدوره إلى النهوض بسياسات التشغيل والتدريب المهني والتعليم التقني، وتطوير خدمات التوجيه المهني والإرشاد الوظيفي، وتعزيز ثقافة الريادة عبر إيجاد بيئة تشجع الأعمال وتدعم المؤسسات الصغيرة للشباب وضمان فعالية الحوار الاجتماعي من خلال تعزيز إدارة العمل لتطبيق قانون العمل واللوائح والقرارات المنظمة له، وفق معايير العمل الدولية، وتشجيع الحوار الاجتماعي بين الشركاء الاجتماعيين للمساهمة بفاعلية في تطوير السياسات الاجتماعية والاقتصادية. وفي هذا الإطار فقد تم في السلطنة بالفعل تشكيل لجنة للحوار الثلاثي الاجتماعي ضمت عددا متساويا من الممثلين عن أطراف الإنتاج الثلاثة ، بهدف التشاور وتبادل المعلومات فيما بينها دعما للاستقرار في علاقات العمل والمساهمة المشتركة في الجهد الوطني للتنمية البشرية، والعمل معا من أجل زيادة الإنتاج وتعزيز التنافسية وتحقيق الانسجام والتوازن الاجتماعي بما يخدم الصالح العام بالإضافة إلى تعزيز الحماية الاجتماعية من خلال توسعة غطاء التأمينات الاجتماعية والالتزام في تطبيق المعايير ووضع الاستراتيجيات المناسبة وتعزيز القدرات الوطنية المؤسسية فيما يخص السلامة والصحة المهنية، من أجل تهيئة بيئة نموذجية في العمل.

تطوير برامج العمل اللائق

من جانبه ألقى سعادة خليل بن عبدالله الخنجي رئيس غرفة تجارة وصناعة عمان كلمة أثناء مراسم التوقيع توجه في بدايتها بالتحية والتقدير إلى الجهود التي تبذلها منظمة العمل الدولية في سبيل تطوير برامج العمل اللائق في الأقطار المختلفة والتي من بينها السلطنة ، والذي من شأن تنفيذها أن يسهم في حصول مواطني البلد على عمل يعيلون به أسرهم ويصبحون من خلاله قادرين على المساهمة في النمو الاقتصادي للبلد. وأخص بالشكر جهود معالي المدير العام للمنظمة الذي أخذ على عاتقه أهمية التركيز على تطوير أسواق العمل في كافة دول العالم، من أجل وضع اجتماعي وعملي أفضل.

مشيرا سعادته إلى أن القطاع الخاص في السلطنة كان ولا يزال داعما لكل ما له علاقة بتطوير سوق العمل. حيث إن خططته واستراتيجياته مبنية على مبدأ الحوار الثلاثي، بهدف تطوير عملية تشغيل القوى الوطنية وإكسابهم المهارات والأدوات اللازمة لتمكينهم من تأدية أعمالهم على الوجه الأمثل. وكان لهذا التعاون نتائج مثمرة من حيث إعداد خطط وبرامج تدريب وتشغيل المواطنين. فبرنامج سند والذي يسعى برنامج العمل اللائق لتعزيز قدراته وتطوير الخدمات التي يقدمها، هو أحد ثمار هذا التعاون، حيث ساهمت مؤسسات القطاع الخاص في توفير العوامل اللازمة لإنجاحه مضيفا بان القطاع الخاص في السلطنة يشارك في وضع برامج التدريب على رأس العمل لإكساب المواطنين المهارات اللازمة لتعزيز تواجدهم في مؤسساته وتسهيل حصولهم على وظائف متقدمة حتى في خارج السلطنة.

وأضاف سعادته إن القطاع الخاص في السلطنة ومن خلال تنفيذ برامج العمل اللائق التي تم التوقيع عليها يطمح إلى تحقيق المزيد من التقدم والتطور في سوق العمل العماني بشكل يؤدي إلى تحسين ظروف العمل والإنتاجية، الأمر الذي من شأنه المساهمة بشكل أفضل في العملية التنموية للبلد ، معربا عن أمل القطاع الخاص بأن يحقق البرنامج أهدافه الساعية إلى تطوير قدرات مؤسسات أصحاب الأعمال من البرامج المتعلقة بالتخطيط الإستراتيجي، وخدمات التدريب، ومهارات التفاوض، وقضايا سوق العمل بما في ذلك معايير العمل الدولية، مع التشديد على المعايير المرتبطة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث من المؤمل، ومن خلال هذا البرنامج، أن تقوم منظمة العمل الدولية بتقديم المساعدة للمؤسسات وذلك لتحسين التعاون والتفاوض في أمور إدارة قضايا العمل والعمال، وتنظم دورات تدريبية حول القضايا المتعلقة بالمفاوضة الجماعية ومهارات التفاوض وغيرها من برامج.

ترسيخ قيم العمل

في حين أشار سعود بن علي الجابري رئيس الاتحاد العام لعمال سلطنة عمان من خلال كلمة ألقاها خلال مراسم التوقيع إلى أن مشاركة الاتحاد تأتي هذا العام في مؤتمر العمل الدولي وقد تمّ بحمد الله وتوفيقه مطلع العام الحالي عقد المؤتمر التأسيسي للاتحاد العام لعمال سلطنة عمان وإشهاره محليا ودوليا، بمشاركة ممثلين عن جميع النقابات العمالية المعتمدة بالسلطنة، وتحت إشراف منظمتي العمل الدولية والعمل العربية، إلى جانب مراقبين محليين ودوليين، وبحضور عدد من منظمات واتحادات العمال العربية والإقليمية والدولية، في جوّ من الشفافية والديمقراطية، انتخب فيه العاملون بالسلطنة ممثليهم في مجلس إدارة الاتحاد للفترة الأولى، إلى جانب انتخاب لجنة مستقلة للرقابة المالية تختص بمراجعة الحسابات والمسائل المالية والتدقيق في أوجه الصرف والإيراد طبقا للنظم واللوائح المالية للاتحاد. مضيفا بانه يقع على الاتحاد العام لعمال السلطنة في المرحلة المقبلة دور أساسي في ترسيخ قيم العمل وتعزيز الكفاءة الإنتاجية للعاملين والارتقاء بهم وتطويرهم، بالتوازي مع رعاية مصالحهم، وتوعيتهم بحقوقهم وواجباتهم، وتحسين أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية.

واوضح بان مساهمة الاتحاد العام لعمال السلطنة في إعداد البرنامج الوطني للعمل اللائق ومناقشة أهدافه ومخرجاته بالتنسيق مع وفد منظمة العمل الدولية والأطراف ذات العلاقة بالسلطنة جاءت انطلاقا من أهداف الاتحاد المتمثلة في رعاية مصالح جميع العاملين والدفاع عن حقوقهم التي كفلتها القوانين، إلى جانب دور الاتحاد في دعم مشاريع الإنتاج المختلفة التي تضمن خلق فرص عمل مناسبة وتساهم بصورة فاعلة في الجهود الوطنية لتنمية الموارد البشرية وزيادة الإنتاجية وتحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي المنشود في سوق العمل. وما التوقيع اليوم على هذا المشروع الوطني من قبل أطراف الإنتاج الثلاثة بالسلطنة إلا دليل على مدى التزامنا جميعا، حكومة وأصحاب أعمال وعمالا، بالعمل يدا بيد لما فيه تحقيق المصلحة العامة والمساهمة في عملية التنمية الشاملة للسلطنة.

متطلعا من خلال هذا المشروع المهم إلى الارتقاء بالخدمات التدريبية والتثقيفية لأعضاء النقابات العمالية بالسلطنة، وإلى تقوية مهارات التفاوض الجماعي من أجل حوار فاعل وبنّاء مع الشركاء الاجتماعيين وفق معايير العمل الدولية، إلى جانب تعزيز الحماية الاجتماعية للعاملين وتنمية الوعي بأهمية الالتزام بتدابير واشتراطات السلامة والصحة المهنية وضمان العمل اللائق على نحو يوفر بيئة صالحة للعمل ويحقق الاستقرار في مواقعه المختلفة.

مثنيا في كلمته على ما تم من جهود وتعاون ودعم فني أثناء الفترة التأسيسية للاتحاد من قبل منظمة العمل الدولية وخصوصا قسم الأنشطة العمالية بالمكتب الإقليمي للدول العربية، معبرا عن عميق شكره ومؤكدا حرصه على استمرار التعاون من أجل تطوير العمل النقابي بالسلطنة ومواكبته للمسيرة الدولية بما يتلاءم مع الأوضاع المحلية. مثمنا التعاون والتنسيق المستمر الذي يلمسه على الدوام من الشركاء الاجتماعيين بالسلطنة (وزارة القوى العاملة وغرفة تجارة وصناعة عُمان) عبر المناقشات واللقاءات المتواصلة، ولعلّ القرار الوزاري الصادر مؤخرا بتشكيل لجنة ثلاثية للحوار الاجتماعي والتي عقدت اجتماعها الأول نهاية الشهر الماضي هي أحد ثمار الجهود بين جميع الأطراف بالسلطنة الهادفة إلى تعزيز الحوار الاجتماعي من أجل المساهمة في تطوير السياسات الاجتماعية والاقتصادية وتعزيز الحقوق الأساسية لجميع الأطراف لبلوغ أفضل مستويات العمل اللائق.

من جانبها رحبت دوتشي ـ المديرة التنفيذية بمكتب المدير العام لمنظمة العمل الدولية بالحضور وبأطراف الإنتاج الثلاثة بالسلطنة، وأشارت إلى أن التوقيع على مذكرة التفاهم لتنفيذ برامج العمل اللائق إنما هو تأكيد على التزام أطراف الإنتاج الثلاث في الدول بمبادئ ومعايير منظمة العمل الدولية.

السلطنة مثال يحتذى به

وأوضحت في كلمتها أن السلطنة أبدت التزامها وفعاليتها من اجل تنفيذ البرنامج لتطوير مواردها البشرية من اجل الرقي والوصول إلى معايير العمل الدولية في القطاع الخاص مضيفة إلى أن السلطنة قامت بتعيين ١٦٠ مفتش عمل تم تدريبهم بالتعاون بين منظمة العمل الدولية ووزارة القوى العاملة لتكون بهذا مثال يحتذى به بين دول المنطقة ، كما تم بالتعاون بين منظمة العمل الدولية ووزارة القوى العاملة اعداد لائحة وطنية للصحة والسلامة المهنية كذلك ساهمت منظمة العمل الدولية فنيا وماديا في الاعداد للمؤتمر التاسيسي للاتحاد العام لعمال سلطنة عمان.

واكدت دوتشي قائلة ان التوقيع على مذكرة التفاهم يأتي انجازا وتكملة لتنفيذ البرامج التطويرية في السلطنة وان البرنامج الوطني للعمل اللائق سوف يسهم لتحقيق الاهداف التنموية المرجو تحقيقها في الخطة السنوية القادمة للسلطنة وسوف تقوم منظمة العمل الدولية بتقديم دعمها الكامل لتنفيذ هذا البرنامج.

نص مذكرة التفاهم

وتنص مذكرة التفاهم والتي تم التوقيع عليها بين السلطنة ومنظمة العمل الدولية على انه وانطلاقاً من العلاقات الطيبة بين حكومة سلطنة عُمان ومنظمة العمل الدولية المعنية بالتعاون مع الدول الأعضاء من أجل تحقيق المبادئ والأهداف المبينة في دستورها كمنظمة عالمية ، واستمراراً للتعاون الفني فيما بينها وبين أطراف الإنتاج في السلطنة (الحكومة – أصحاب الأعمال – العمال) ورغبتهم بالعمل لتحقيق أهداف العمل اللائق وفقاً للبرنامج الوطني المعد لهذه الغاية فقد تم الاتفاق بين كل من سلطنة عمان ممثلةً بأطراف الإنتاج (وزارة القوى العاملة ، وغرفة تجارة وصناعة عمان ، والاتحاد العام لعمال سلطنة عمان) ومنظمة العمل الدولية على ما يلي:

اولا : التعاون من أجل تنفيذ البرنامج الوطني للعمل اللائق المرفق بمذكرة التفاهم وفقاً لأهدافه الإستراتيجية، وبما يعزز قدرات أطراف الإنتاج في السلطنة كل فيما يخصه للعمل على تحقيق هذه الأهداف.

ثانيا : تعمل منظمة العمل الدولية على توفير الدعم الفني اللازم لانجاز هذا البرنامج وبأن تبذل الجهود لتوفير مصادر لتمويل أنشطته.

ثالثا : يتم تنفيذ هذا البرنامج خلال اربع سنوات تبدأ من تاريخ التوقيع على مذكرة التفاهم، وفي حالة عدم اكتمال التنفيذ يتم تمديد فترة تنفيذ البرنامج تلقائياً لمدة عام آخر.■

يحيى الوهيبي :
المذكرة ستعمل على تطوير وتنمية الكوادر البشرية وتحسين ظروف وشروط العمل

■ اعرب سعادة السفير يحيى بن سالم الوهيبي مندوب السلطنة الدائم لدى منظمة الامم المتحدة في جنيف عن سعادته بتوقيع السلطنة ممثلة في اطراف الانتاج الثلاثة الحكومة واصحاب الاعمال والعمال مع منظمة العمل الدولية على مذكرة التفاهم حول برنامج العمل اللائق مشيرا الى ان ذلك لاشك سيكون له الاثر البالغ على ما يتفق عليه والمعايير الدولية.

وأكد سعادته على ان السلطنة ومن خلال اطراف الانتاج الثلاثة لاشك حريصة على ضمان توفير كل ما من شأنه النهوض بالقوى العاملة الوطنية وتحسين ادائها وانتاجيتها وتأمين السبل الكفيلة التي تؤمن لها مستقبل افضل ، موضحا سعادته بان الفعاليات التي يشتمل عليها البرنامج لاشك ستستفيد منها كل الاطراف المعنية خاصة وانها ستنفذ من قبل خبراء من المنظمة في كافة المجالات التي اشتمل عليها البرنامج الزمني للعمل اللائق . ■

وكيل العمل:
البرنامج يشتمل على العديد من مجالات العمل المشتركة

■ قال سعادة السيد حمد بن هلال البوسعيدي وكيل وزارة القوى العاملة لشؤون العمل: ان التوقيع على مذكرة التفاهم بين السلطنة ممثلة بأطراف الانتاج الثلاثة الوزارة وغرفة تجارة وصناعة عمان عن اصحاب الاعمال والاتحاد العام لعمال سلطنة عمان عن العمال سبقته العديد من الخطوات والاجراءات تم وضعها بالتعاون والتنسيق بين المنظمة واطراف الانتاج في السلطنة من اجل تحقيق الاهداف المرجوة منها لتعزيز قدرات أطراف الإنتاج في السلطنة كل فيما يخصه حيث ستعمل المنظمة على توفير الدعم الفني اللازم لإنجاز هذا البرنامج وبذل الجهود لتوفير مصادر لتمويل أنشطته ، فضلا عن الادوار التي ستقوم بها اطراف الانتاج الثلاثة في السلطنة.

وأوضح سعادته قائلا: ان البرنامج يشتمل على العديد من مجالات العمل المشتركة سواء تلك المتعلقة بالجانب التوعوي او زيادة تحسين الوضع العمالي لكافة العاملين في القطاع الخاص من حيث بيئة العمل وفرص التدريب والتأهيل والتشغيل واتاحة الفرصة للتشجيع على تنمية المشاريع الانتاجية الصغيرة والعمل للحساب الخاص ، كما ان هذه المذكرة تمثل آلية عمل بين اطراف الانتاج في السلطنة للوصول ومن خلال رؤى مشتركة تأمين علاقات عمل مستقرة تضمن حقوق وواجبات كل طرف لدى الطرف الاخر ، مشيرا سعادته الى ان لجنة الحوار الاجتماعي والتي تم تشكيلها مؤخرا وتضم ممثلين عن الاطراف الثلاثة تأتي في اطار نفس التوجه مؤكدا سعادته بان الوزارة من جانبها ستعمل مع طرفي الانتاج اصحاب الاعمال ممثلين في غرفة تجارة وصناعة عمان والعمال ممثلين في الاتحاد العام لعمال سلطنة عمان على تنفيذ ما جاء في هذه المذكرة من خلال التعاون مع المنظمة وتهيئة الظروف المناسبة التي تسهم في انجاز مراحل البرنامج.

من جانبه قال بنكج كيمجي عضو مجلس ادارة غرفة تجارة وصناعة عمان: اننا سعداء بهذا الانجاز الذي تم التوقيع عليه بين السلطنة ومنظمة العمل الدولية من اجل تأمين المزيد من فرص التشغيل للقوى العاملة وكذلك التدريب والتأهيل واعطاء القوى العاملة الوطنية المجال لكي تساهم بفاعلية في دفع عجلة التقدم والنماء في السلطنة ، مشيرا الى ان ذلك لاشك سينعكس اثره ايجابا على الاطراف الثلاثة التي لا تتحقق التنمية الا بجهودها المشتركة.

واوضح قائلا ان الاخذ بيد العامل وتنمية قدراته ومهاراته عامل مهم من عوامل الانتاجية وهو احد اهم الأعمال اللائقة التي تم التوقيع عليها في المنظمة مؤكدا على اهمية تضافر الجهود من اجل زيادة تنمية الوعي لدى العامل وتحسين بيئة وظروف العمل التي يعمل فيها.

وزيرة العمل اليمنية:
التوقيع على المذكرة يعد خطوة نوعية متميزة ووثيقة العمل تحمل حزمة من البرامج العملية

■ معالي الدكتورة امة الرزاق علي الهواري وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل بالجمهورية اليمنية الشقيقة قالت انا سعيدة بهذه المناسبة واجدها فرصة ان اهني السلطنة على هذه الخطوة الجبارة والتي تعد خطوة نوعية متميزة لان العمل في اطار الثلاثية والحوار الاجتماعي هو اساس وحافز كبير لتطوير العمل والانتاج ، فالثلاثة الشركاء الحكومات ممثلات في وزارات العمل واصحاب الاعمال ممثلين باتحاد الغرف التجارية والعمال باتحاد نقابات العمال كلما كان هناك تقارب بينهم لاشك سينعكس على ذلك على الواقع العملي لتحسين جودة الانتاج وحماية الحقوق والحريات النقابية وحماية ايضا حقوق ومكتسبات اصحاب الاعمال .

واضافت معاليها قائلة: ان وثيقة العمل هذه تحمل حزمة من البرامج العملية التي يتوقع لها ان تحقق نقلة نوعية في اطار الثلاثية وستدفع بكل اطراف العمل في اطار تكاملي مميز يوفر بيئة عمل مناسبة وجو عمل ايضا صحي ونحن في اليمن مررنا بهذه التجربة حيث سبق وان وقعنا منذ عامين على وثيقة العمل اللائق واستفدنا حقيقة كثيرا من الخبرات الفنية لمنظمة العمل الدولية وما فيه شك ان السلطنة ستستفيد من هذه التجربة في هذا المجال ونتوقع في المستقبل القريب ان يكون هناك عمل مبدع ويعود بالفائدة على السلطنة ان شاء الله . ■

نبهان البطاشي:
الاتفاق الثلاثي يبرز مدى حرصنا والتزامنا جميعا في توفير العمل اللائق

■ نبهان البطاشي نائب رئيس الاتحاد العام لعمال سلطنة عمان قال: التوقيع على مذكرة التفاهم حول برنامج العمل اللائق بين السلطنة ومنظمة العمل الدولية لا شك يمثل انجازا لجميع الاطراف حيث ان جميعهم لاشك معنيون بتوفير العمل اللائق في مختلف مواقع الانتاج كل وفق اختصاصه وبالتالي يتوجب علينا ان نعمل جميعا حكومة واصحاب اعمال وعمالا من اجل تحقيق هذا الهدف والعمل على توفير التدريب والتثقيف لاعضاء النقابات العمالية حول اساليب الحوار الاجتماعي والمفاوضة الجماعية والتي تعد من اهم المحاور التي يشتمل عليها البرنامج ويختص الاتحاد بتنفيذها من خلال فترة البرنامج. ■

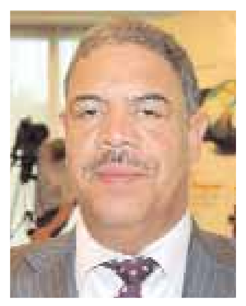

وزير العمل البحريني :
نبارك للسلطنة توقيع هذه المذكرة

■ عبر عدد ممن حضر مراسم التوقيع على مذكرة التفاهم بين السلطنة ومنظمة العمل الدولية عن اهمية هذه المذكرة وانعكاسها الايجابي على تعزيز دور اطراف الانتاج الثلاثة الحكومة واصحاب الاعمال والعمال في الاستمرار لتوفير العمل اللائق للعاملين في السلطنة حيث قال معالي الدكتور مجيد بن محسن العلوي وزير العمل بمملكة البحرين: ابارك لسلطنة عمان الشقيقة توقيع هذه المذكرة والتي لاشك ستساعد في تنظيم سوق العمل ورفع الانتاجية في السلطنة وان أي اقتصاد لايمكن ان يتطور وينمو اذا ما كانت هناك سوق عمل متطورة ومنتجة ولا يمكن ان تتطور هذه الاسواق اذا لم يكن العمال يعملون في بيئة لائقة وبأجور جيدة وبيئة صحية جيدة.■

وزير العمل الإماراتي :
السلطنة خطت خطوة متقدمة في المنطقة

■ قال معالي صقر غباش وزير العمل بدولة الامارات العربية المتحدة الشقيقة بعد توقيع المذكرة: لاشك ان السلطنة ممثلة بوزارة القوى العاملة بتوقيعها على هذه المذكرة مع منظمة العمل الدولية خطت خطوة متقدمة في المنطقة وما كان يمكن ان تتم هذه الخطوة لولا وجود مباركة سياسية من القيادة السياسية العليا في السلطنة بالاضافة الى وجود معالي الشيخ عبدالله بن ناصر البكري وزير القوى العاملة في السلطنة ورؤيته وقدرته على الوصول لتوقيع هذه المذكرة وبعد ان اكتملت الاطراف الثلاثة في عمان. ■

سالم المهيري :
المذكرة مناسبة طيبة نأمل أن تحقق المزيد من فرص العمل للقوى العاملة العمانية

■ سعادة سالم المهيري مدير عام المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية قال عقب توقيع مذكرة التفاهم بين السلطنة ومنظمة العمل الدولية بداية نتقدم بالتهنئة الى المقام السامي لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم سلطان عمان على احتفال السلطنة بمرور اربعين عاما من مسيرة الخير والعطاء متمنيا لجلالته والشعب العماني الاستمرار بالتقدم والازدهار في ظل سياسته الحكيمة التي اتبعها خلال توليه زمام الامور في البلاد.

واوضح قائلا بمناسبة هذا الاحتفال الذي شهدناه بالتوقيع على مذكرة التفاهم بين السلطنة ممثلة في اطراف الانتاج الثلاثة الحكومة ممثلة في وزارة القوى العاملة والقطاع الخاص ممثلا في غرفة تجارة وصناعة عمان والعمال ممثلين في الاتحاد العام لعمال سلطنة عمان والمنظمة حول برنامج العمل اللائق تعتبر مناسبة طيبة ونأمل ان تحقق المزيد من فرص العمل للقوى العاملة العمانية ، وأضاف معاليه بأن هذه خطوة نتطلع لها ونود الاستفادة منها كونها تمثل خطوة متميزة لسوق العمل في السلطنة الذي يخطو خطوات مدروسة ومتأنية ونتمنى ان شاء الله لهذه الخطوة التوفيق والتقدم. ■

قضية ورأي

تحرير الاستثمار والتجارة

■ جادل تقرير أصدره البنك الدولي أن الإصلاح التجاري والاستثماري الناجح يتوقف على توفير فيض كاف من الاستثمارات الخاصة، المحلية منها والأجنبية، وتأمين مكاسب إنتاجية أو تكنولوجية من جراء نظام اقتصادي أكثر انفتاحاً، وهنا تكمن العلاقة المتبادلة بين الإصلاحات الاقتصادية وبين تشجيع الاستثمارات والمبادلات البينية.

وبالفعل ، فإن العديد من الدول التي لاقت نجاحاً (كالصين والهند وفيتنام) كثيراً ما اعتمدت سياسات لتحرير التجارة والاستثمار تبدو ناقصة (أو غير قويمة) من الوهلة الأولى. لكن هذه الدول قد أصابت نتائجنا أفضل من الكثير من الحالات حيث كانت الإصلاحات أكثر منهجية واكتمالاً (كما في البرازيل أو الأرجنتين) . لهذا يجب أن يتم تصميم السياسات لتناسب الظروف القائمة.

وبرأينا فإن دول مجلس التعاون الخليجي تواجه في هذا المجال أربعة تحديات رئيسية مرتبطة مع بعضها. أولا، أن سوق العمل يشوبها عدم ليونة الأجور وعدم تناسق المهارات بالإضافة إلى عوامل مؤسسية. أن بعض دول المجلس تحاول استبدال العمال الأجانب بالمواطنين عبر وضع حصص لمقدار توظيف الأجانب ورفع كلفة توظيفهم. أن هذه السياسات قد يكون لها مفعول سلبي على المدى البعيد لأن مرونة الأجور والعمال المهرة هم ضرورة لنمو القطاعات غير النفطية. أن الإجراءات الإلزامية لا تشكل بديلاً لمرونة الأجور كما أن التعليم واكتساب المهارات هي أيضاً على قدر كبير من الوهمية.

وثانياً: أن ما تنفقه الحكومة على أجور موظفيها والدفاع والأمن والإعانات والامتيازات يرهق موازنتها . أن الدور التقليدي للحكومة كرب للعمل واضع للسياسة الأجورية يحتاج لإعادة نظر.. أن الدعم الحكومي المباشر صغير بالمقاييس الدولية (٢ – ٣٪ من الناتج القومي)، غير أن الدعم غير المباشر عبر السعر المنخفض لمصادر الطاقة وعبر إعطاء القروض بعيدة المدى هو اكبر بكثير. أن سياسات الجباية تحتاج أيضاً إلى مراجعة، خاصة فيما يختص بأسعار الخدمات العامة (ماء، طاقة الخ) ويجب أيضا استحداث ضرائب شاملة على الاستهلاك.

اما ثالثا، فإن على السياسات الهيكلية الرامية لتنويع الاقتصاد أن تحظى باهتمام مستمر، خاصة الخصخصة لأن معظم الصناعات غير النفطية لا تزال في ايد حكومية . يجب أن تعتمد مقاييس تنظيمية جديدة للأسواق المالية ولتطوير أسواق الأسهم المحلية.

وأخيرا، أن تفعيل عمل الاتحاد الجمركي الخليجي والسوق الخليجية المشتركة يتطلب اعتماد إجراءات وقواعد جمركية موحدة، تسبق الإجراءات التقنية والتنظيمية (المعايير ، الأمان ، الفحص وإعطاء الرخص) ، رفع مستوى الشفافية وتقليص الحواجز الإدارية، علاوة على تحرير كافة عناصر الإنتاج السلعي والخدماتي، وهو ما يعين بالضرورة تشجيع الاستثمارات البينية بين دول المجلس. ■

حسن العالي

الحريري: الودائع المصرفية تساوي ثلاثة أمثال الناتج المحلي

■ بيروت ـ رويترز: قال رئيس حكومة لبنان سعد الحريري امس ان الاقتصاد اللبناني يظهر مرونة كبيرة في وجه تحديات ضخمة مؤكدا ان الودائع المصرفية باتت تساوي ثلاثة أمثال الناتج المحلي الإجمالي.

وقال الحريري في كلمة للمشاركين في حلقة عمل حول (اسواق الاوراق المالية وكيفية تطويرها) الذي ينعقد في بيروت "في وقت يستعد لبنان لاستقبال أكثر من مليون سائح لهذا الصيف وحده فإن اقتصادنا يظهر مناعة كبيرة في وجه تحديات كبرى ليس أقلها الأزمة المالية العالمية.

أضاف الحريري للعام الرابع على التوالي يبلغ متوسط النمو في اقتصادنا ثمانية في المائة. وللسنة الرابعة على التوالي تتابع نسبة الدين الى الناتج المحلي تراجعها الذي بلغ الثلث تقريبا. ومع بروز لبنان كملاذ آمن في خضم الأزمة المالية العالمية باتت الودائع المصرفية تساوي ثلاثة اضعاف اجمالي الناتج المحلي.

ورفع صندوق النقد الدولي في وقت سابق هذا الشهر من توقعاته للنمو الاقتصادي للبنان إلى ما لا يقل عن ثمانية بالمائة في عام ٢٠١٠ بفضل الاستقرار الداخلي والسياسات الحكيمة. وسيكون هذا قريبا من معدل النمو في العام الماضي الذي بلغ تسعة في المائة حينما اجتذب الاقتصاد تدفقات رؤوس الاموال من منطقة الخليج ومن المغتربين اللبنانيين الذين وجدوا في بلادهم ملاذا امنا لاموالهم بسبب الانظمة المالية المحافظة والسرية التامة.

وساعد النمو الاقتصادي السريع على خفض نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي إلى ١٤٧ في المائة في عام ٢٠٠٩ من حوالي ١٨٠ في المائة في العام السابق غير ان زيادة الانفاق سترفع عجز المالية العامة الى ٣٫٧ مليار دولار او ١٠٫٧ في المائة من إجمالي الناتج المحلي هذا العام من ٣٫٢٥ مليار دولار او ٨٫٦ في المائة في عام ٢٠٠٩ وذلك حسب تقديرات الحكومة.

ومن المتوقع ايضا ان يصل الدين الاسمي الى ٥٥ مليار دولار صعودا من ٥١ مليار دولار في عام ٢٠٠٩.

وقال الحريري: امامنا فرصة لنجعل لبنان مركزا اقتصاديا وماليا اقليميا واقتصادنا بحاجة للاستثمارات المباشرة اللبنانية والأجنبية. اما وزيرة المال ريا الحسن فقالت في المؤتمر هدف لبنان هو تكبير حجم الاقتصاد وتفعيل كافة القطاعات الإنتاجية وان تطوير السوق يوفر بدائل تمويل مكملة للعمل المصرفي ويشجع على فتح الرساميل.

واستطاع لبنان ان يتخطى اثار الازمة المالية العالمية لان مصارفه لم تكن معرضة للأدوات المالية التي تنطوي على مخاطر وبسبب اللوائح المالية الحذرة التي ينتهجها مصرف لبنان المركزي.

وكانت مؤسسة موديز انفستور سرفيس رفعت تقييمها لتصنيف الديون السيادية للبنان في ابريل الى (B-1) مستشهدة بالتحسن المطرد في السيولة الخارجية للبنان.■